بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر

في الجلسة الافتتاحية

لندوة منتدى الفكر العربي
حول
دولة السلطة وسلطة الدولة

الدوحة ٢٤ يناير ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

سمو الأمير الحسن بن طلال ، رئيس منتدى الفكر العربي
الضيوف الكرام
السيدات والسادة

يطيب لي أن أرحب بكم في دولة قطر ، ويسعدني أن أشارك في هذه الجلسة الافتتاحية لندوتكم ، التي تأتي ضمن النشاطات المرموقة لمنتدى الفكر العربي ، التي يقودها ويرعاها الأخ الكريم سمو الأمير الحسن بن طلال بفكره الرشيد وإنسانيته المشهودة لما فيه خير الأمة وصلاحها.

لقد اختير لهذه الندوة موضوع "دولة السلطة وسلطة الدولة" ، وهو موضوع شغل المفكرون بجوهره وجوانبه التفصيلية من مختلف زوايا الفكر منذ استقرار البدايات الأولى لتكوين المجتمعات الإنسانية، إذ لابد من "سلطة" تُعنى بقيادة المجتمع . وبمسيرة الحياة المجتمعية ، كان من المحتم أن تتنوع زوايا الرؤية إلى الموضوع تبعاً لتطور الحياة الاجتماعية ، وهو ما نلاحظه من المقاربات الفلسفية، والسياسية، والقانونية والاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية، والدينية، لموضوع السلطة. موضوع السلطة إذاً ، بمختلف أبعاده وشكلياته ، لصيق بالمجتمعات البشرية.

ويبدو لي أن الجوانب المختلفة لموضوع السلطة تترابط مع بعضها البعض بشكل شائك أحياناً. فإن كانت "الدولة" هي النمط المتعارف عليه للمجتمعات، وإن كان مفهومها قد إستقر من الناحية الشكلية، إلا أن السؤال يبقى دائماً: ما هو الشكل المطلوب للدولة، وما هي أسس الحكم فيها، وكيف ينبغي أن تكون عليه الموازنة بين حقوق الأفراد وحقوق المجتمع التي تمثلها سلطة الدولة، وما هي مرجعية سلطة الدولة وأين نجدها من الناحية العقلية والشكلية، وأي مشروعية يمكن أن نضفي عليها ، وما هو مصدر هذه المشروعية. وطالما أن الحياة الإنسانية تتميّز بالحركة والتغيّر والتطور ، سواء داخل المجتمع الواحد أو في علاقاته مع المحيط الخارجي ، فإن الانشغال بموضوعات هذه الأسئلة يبقى عنصراً دائماً من عناصر الفكر الإنساني لأنها تمس وجود الإنسان ونزعته الطبيعية إلى الحياة الأفضل.

السيدات والسادة

يبدو لي إن موضوعات هذه الندوة جاءت لتصب في جانب عملي من جوانب المسائل العامة التي أشرت إليها بشكل مركّز . ولاشك عندي أن تناول هذه الموضوعات يأتي في فترة مهمة من تأريخ الوطن العربي ، حيث تشهد حياتنا عموماً مختلف جوانب التخلف عن الركب الحضاري العالمي ونحن أمة لها من أصالة الإسهام الحضاري ما يجعل مفكرينا جديرين بحمل أعباء التحدي لنهضة متجددة ترفع من شأننا بين الأمم.

وفي هذا المسعى ، يفترض أن لا يطيب شيء للساسة أكثر من التعرف على ما يجول في أذهان المفكرين من مسائل وأمور تخص ممارسة السلطة وخاصة إذا كانت الأفكار قد سيقت في إطار متنزه عن الأغراض والبواعث الخاصة. مثل هذا الجهد يشكّل رافداً من الرقابة ذات الأبعاد المتعددة التي لا غنى عنها في إقامة الحكم الرشيد . والحكم الرشيد هو ما يجدر أن ننزع نحوه جميعاً لأنه الكفيل الضامن لحياةٍ تسودها الحرية ولا يشوبها الظلم، وبالتالي يمكن أن نبلغ مستوى تحقيق الرُقي والتقدم المطرّد. وإذا كان واقعنا لا يشهد ما نصبو إليه بالكامل فعلينا بنفس الوقت أن لا نقطع الأمل ، لأن علينا أن لا نغفل الطبيعة النسبية لما تتميّز به الحياة الاجتماعية بمفهومها الشامل في الظرف والزمان. وحريّ بنا أن نلاحظ أن على المفكرين العرب مسؤولية إبراز فكر الأمة في المسائل ذات الأهمية المعاصرة وأن لا يقتصر الإسهام على الاستعراض الفكري، رغم أهمية ذلك. ما أعنيه أن نبلغ المستوى الذي يمكن بموجبه الإشارة إلى فكر عربي معاصر ، يستلهم تراث الأمة ، ويتناول مسائل العصر الراهن ، فإن لدينا الكثير مما يمكن أن نرفد به الفكر العالمي.

أرجو لندوتكم النجاح ، وأدعوه تعالى إلى أن يوفقنا جميعاً لما فيه الصلاح.